أهمية الاستثمار وتأثيره على المنافسة والاحتكار في تطوير الصناعة في العراق

The importance of investment and its impact on competition and monopoly in developing industry in Iraq

أ.د. ناجي ساري المالكي [1]

[1] مركز دراسات البصرة والخليج العربي (الجزائر)، najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/11/21 **تاريخ القبول:** 2025/12/30 **تاريخ النشر:** 2025/12/31

الملخص :

مما لاريب فيه إن الاستثمارات، لها اهميتها الاقتصادية في التأثير على المنافسة والاحتكار في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الصناعي الاستخراجي والتحويلي، وكذلك زيادة التشابكات القطاعية في تحقيق التنمية البشرية وتطوير مهارات العاملين والتشابك الأمامي والخلفي بالنسبة الى مختلف الصناعات. وعليه فإن الاقتصاد العراقي يعد أحد أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط , إذ أن العراق يعد من أهم الدول المصدرة للنفط في العالم . ولهذا فإن الاستثمار يساهم في نقل وتوطين التقنية المتطورة وخاصة في مختلف الصناعات في العراق من خلال أهمية جذب الاستثمارات الاجنبية لاسيما المباشرة.

الكلمات المفاتحية: المنافسة والاحتكار، الإستخراجي والتحويلي، الاستثمارات الأجنبية، التشابك الأمامي والخلفي.

تصنيفات Jel: L13، D43، L60

Abstract :

There is no doubt that investments have economic importance in influencing competition and monopoly in the development of economic sectors, including the extractive and transformational industrial sectors. They also increase sector al interconnections in achieving human development, developing workers' skills, and forward and backward interconnections across various industries. Accordingly, the Iraqi economy is one of the most important economies in the Middle East, as Iraq is one of the world's most important oil-exporting countries. Therefore, investment contributes to the transfer and localization of advanced technology, especially in various industries in Iraq, through the importance of attracting foreign investment, particularly direct investment.

Keywords: competition and monopoly, extractive and transformational, foreign investment, forward and backward interconnections.

JEL Classification: L13, D43, L60.

المؤلف المرسل: ناجي المالكي ، **الإيميل**: najialmaliki1966@gmail.com

1-المقدمة :

إن اعتماد العراق المتزايد على النفط, يجعل منه دولة معرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة أعتماد أسعار النفط والغاز على العرض والطلب والازمات التي قد تحدث في العالم , وهناك سياسة اقتصادية تعمل من خلال تأثير المنافسة والاحتكار مع توافر البدائل التي تساعد على رفد الموازنة بالأموال وهو القطاع الصناعي . فلابد للعراق من أن يستغل مصادر الطاقة في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال استغلال الصادرات النفطية ومنها القطاع الصناعي ومن خلال زيادة وتنويع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي والتأثير الذي يخلق من خلال المنافسة والاحتكار للسلع الصناعية، ومن أجل زيادة مصادر الدخل تعمل الدولة على تنويع الاقتصاد . فلابد من العراق، ومن خلال جذب الاستثمارات في تنويع الاقتصادي العراقي الذي يخفف من التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الريعي .

1-1- أهمية البحث :

يؤثر الاستثمار في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال سياسة تنويع الاستثمارات في قطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي من خلال تأثير المنافسة والاحتكار على النشاط الاقتصادي , إذ ان هذه الاستثمارات لها أهمية في تنويع الاقتصاد , والاستثمارات لها أهمية اساسية في زيادة الحركة الاقتصادي من خلال تنوع المواد المصنعة في العراق .

1 -2مشكلة البحث :

بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات المتأتية من النفط لتغطية الموازنة العامة للدولة . إذ إن سياسة الاستثمار، تؤدي إلى تنويع الصادرات ومن خلال تأثيرها على المنافسة والاحتكار في تصنيع مختلف السلع والخدمات , ولكن هناك مشاكل عديدة تواجه الصناعة منها الاهمال المتعمد في عدم أعادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة بعض التجار المتنفذين الذين يمنعون اعادتها.

1-3-هدف البحث :

يركز البحث على النقاط التي تحقق هدف البحث وهي :-

* معرفة المعوقات التي قد تعيق سياسات الاستثمار التي تؤدي الى تطوير وتنويع الصناعة في العراق , من أجل التقليل من الاعتماد على إيرادات النفطية.

* أثر السياسات الاستثمارية في تنويع الصادرات من خلال الاستثمارات في القطاع الصناعي.

1-4-فرضية البحث :

تعتمد فرضية البحث التي مفادها , الاهتمام في الاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنويع الإيرادات من خلال تنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات ومنها الصناعة .

1-5-هيكلية البحث :

- أعتمد البحث على الأسلوب النظري والعملي لتحليل **أهمية الاستثمار في تأثير المنافسة والاحتكار على تطوير الصناعة في العراق** من خلال النقاط التالية : -

2 – أهمية الاستثمار أشكاله ونواعه

يعتبر الاستثمار من النشاطات الاقتصادية , والذي يمكن أن يؤثر على نقل التكنولوجيا المتطورة الى الصناعات المختلفة , ويؤثر كذلك في زيادة المدخرات المحلية , وانخفاض تكاليف راس المال , تطوير الشركات الخاصة المحلية من خلال نقل التكنولوجيا , وله أهمية في زيادة وتنويع النشاط الاقتصادي , وهناك العديد من الاهمية للاستثمار على المستوى الاقتصادي ومن خلال استغلال الموارد الاقتصادية ومنها ما يلي (**حمزة , 2012 25–26**) .

--- يساهم الاستثمار في نشر أساليب الادارة الحديثة المتطورة , واكتساب الخبرات والمهارات من خلال زيادة فرص العمل في الشركات الاستثمارية عن طريق انشاء مختلف الصناعات .

--- اسهام الاستثمار في زيادة الدخل القومي عن طريق أضافة نوع من الموارد الاقتصادية المتاحة , أو زيادة وتعظيم الموارد ومنفعتها .

--- اسهام الاستثمار في زيادة تكوين رأس المال الثابت اي زيادة الثروة الوطنية للدولة, ويساهم الاستثمار في زيادة وتنويع الموارد الطبيعية يؤدي الى التقليل من البطالة والفقر.

--- يساهم الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية , وخاصة في الدول النامية التي تعاني من انخفاض الموارد المالية لديها نتيجة ضعف انظمتها التنظيمية والمالية .

كما أن هناك أهمية للاستثمار هي أضافة السلع الوسيطة والنهائية في الصناعات المختلفة التي تضاف إلى زيادة السلع الرأسمالية الانتاجية , والتي تحل محل السلع الرأسمالية التي استهلكت. ويعرف الاستثمار في أدبيات الامم المتحدة بأنه (هو استثمار رأس المال الثابت الذي ينفق على زيادة السلع الرأسمالية الجديدة وتحسين جودتها وزيادة انتاجها. وكذلك حيازة السندات او الاوراق المالية من اجل شراء السلع الرأسمالية وزيادة رأس المال النقدي .

وعليه فإن الاستثمار هو العملية الاقتصادية التي تخطط من قبل اشخاص ذات الخبرات في مجال الاستثمار والتي تقوم على الأسس والقواعد العلمية وعقلانية يتم بموجبها توجيه الأصول المالية أو المعلوماتية او المادية او البشرية من أجل تحقيق العوائد الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية أو الاجتماعية في المستقبل القريب , وفي ظروف تتسم بالأمن والتقليل من المخاطر التي قد تعترض الاستثمارات . وبهذا المعنى فإن هناك العديد من الاهمية للاستثمار التي تتسع لتشمل الحياة الاجتماعية والموارد الطبيعية التي تنتج السلع الاقتصادية في مختلف الصناعات . وعليه فإن أهمية تخطيط السياسة الاستثمارية , ودورها في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاستثمارية المتاحة وتلافي الهدر في رأس المال والتوجه بالاستثمار الصحيح للصناعات المتنوعة (**روضان , 2014 , 23 – 24**) .

وعليه فإن مواضيع الاستثمارات تحتل أهمية أساسية في السياسات التنموية الاقتصادية للدول .فهو من المكونات الرئيسي للطلب الكلي ، و الذي يوفر ومن خلال الاستثمار في الصناعة إنتاج السلع والخدمات الصناعات الاستخراجية والتحويلية التي يحتاجها المجتمع لاغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير وتوفير فرص العمل للعاطلين وله اثره على المنافسة والاحتكار في المنتجات الصناعية في الاسواق المحلية .

و له آثار ايجابية في تنويع الاقتصاد الكلي , ومن كل ما تقدم فإن للاستثمار أهمية في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية وتوفير رؤوس الاموال الاجنبية في تمويل موازنة الدول وزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات , وأنعاش الاقتصاد الوطني في الدولة المستثمرة . وعليه فإن الاستثمار كلمة مشتقة من (الثمر) , والثمر هو ما تحمله الأشجار

من الثمار المختلفة , وهذا ما ينطبق على الاستثمار في المشروعات المختلفة وما يوفر من زيادة في رؤوس الاموال المستثمرة (**بعداش , عبد الكريم , 2008 , 29– 30**) .

وهناك الأشكال العديدة للاستثمار التي يتميز بها الاستثمار بشكل العام ومنها ما يلي:

(**Walid ,2019,33–40**)

-الاستثمار الأجنبي المباشر :

وهي الاستثمارات التي يمكن أن تكون طويلة الأجل والتي يمكن للمستثمر أن يمتلك كامل المشروع الاستثماري او جزء منه , ويمكن أن تكون المنفعة متبادلة بين الشركات الاستثمارية الاجنبية والدول المضيفة للاستثمارات في المشاريع الاستثمارية المختلفة ويمكن أن يأخذ هذا الاستثمار أحد هذه الأشكال الأتية :

-الاستثمارات الاجنبية المباشرة العابرة للقارات :

وقد بدأت هذه الاستثمارات في الشركات الامريكية الاستثمارية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية , وهذه الشركات تتكون من العديد من الجنسيات الاجنبية والتي تتفق في ما بينها من اجل المصالح الاقتصادية , ويكون الأشراف في الشركة الرئيسية الدولة الام وهي التي تتحكم في جميع الشركات الاستثمارية التابعة لها في مختلف الدول التي تستثمر فيها هذه الشركات . ويمكن أن تكون لها العديد من الفروع في الدول المضيفة للاستثمارات من قبل هذه الشركات الاستثمارية الأجنبية .

-الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك او الثنائي :

ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات مشترك بين اثنين او اكثر من المستثمرين, ويمكن لهذا الاستثمار أن تكون بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب, وكذلك يمكن أدارته بين المستثمر الأجنبية وبعض المستثمرين المحليين وتكون النسب في الاشتراك متساوية او تكون في الغالب للمستثمر الأجنبية .

-الاستثمارات المباشرة الأجنبية الخاصة :

وهو الاستثمار الذي يمكن أن يمتلك من قبل مستثمر بالكامل من خلال انشاء مشاريع استثمارية خاصة جديدة ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات في القطاعات الأساسية الصناعية أو الزراعية . ودون أن يشترك في هذا الاستثمار أي من المستثمرين محليين .

-الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

إذا كان هناك احد الاشخاص يعد من المستثمرين والذي يمكن أن يتحكم في المشروع الاستثماري يمكن ان يعتبر مستثمراً مباشراً . أما إذا كان العكس لا يمكن التحكم بالشركة الاستثمارية أو المشروع الاستثماري . ويمكن أن يساهم في مراقبة المشاريع الاستثمارية وحسب مقدار مساهمته في رأس المال الشركة الاستثمارية وهناك العديد من أشكال الاستثمار غير المباشر منها ما يلي :

– الاكتتاب في الأسهم والسندات :

وهي التي تلجأ الدول المضيفة إلى إصدار الأسهم والسندات التي تسمى الحافظة للأوراق المالية , والتي يمكن للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي من طرحها في الاسواق العالمية وتكون ذات قيمة ويحصل المكتتب من خلالها على فائدة سنوية.

– القروض :

وتختلف القروض باختلاف الجهة التي تقدم القروض ومصادرها وتصنف الى ثلاث أشكال منها ما يلي :

– القروض الدولية : والتي في الغالب تقدم من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي , والقروض تقدم للأعضاء المشتركين في هذه المنظمات والهيئات الدولية .

– القروض الحكومية العامة والتي تقدم الى دولة اخرى بموجب اتفاق ثنائي من خلال اتفاق بين الدولتين , وغالبا ما تتخذ هذه القروض طابع سياسي .

– القروض التي يقدمها الأفراد والشركات الأجنبية الاستثمارية , كالقروض التي تقدم من البنوك الاجنبية التجارية من أجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدولة التي ان تقترض وتعد من اكثر القروض التي تساهم في الاستثمارات لدى الدول المقترضة بهدف الربح .

ويمكن أن نعرض العديد من أنواع الاستثمارات وكما يلي(**التميمي, 2015 , 26–27**) :

– الاستثمارات الاستراتيجية:

وتهدف هذه الاستثمارات الى المحافظة على بناء واستقرار المؤسسة أو المشروع ، وتوصف حالة الاستثمار ، باعتبارها توجه اجزاء من مبالغ ايرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيهها الى الاستثمارات الأستراتيجية التي يمكن أن تزيد من إنتاجية المشروعات الصناعية والزراعية .

– الاستثمارات التوسعية:

وهي التي يمكن أن يكون الغرض منها التوسع في الطاقة الانتاجية للمؤسسات وذلك من خلال اضافة او ادخال المنتجات الجديدة من أجل زيادة القدرة على المنافسة والتوسع في الاسواق المحلية والعالمية .

– استثمارات في مجال البحث والتطوير:

إذ أن هذه الاستثمارات تكتسب أهمية خاصة في المؤسسات واسعة الحجم , إذ تكون معرضة للمنافسة الشديدة ، حيث نجد هذا الاستثمار يسعى الى تخفيض الكلفة ، وتحسين نوعية المنتج عبر الزمن ويتم ذلك من خلال تكثيف الآلات وتطوير الجهاز الإنتاجي بادخال التحسينات عليه , وهنا تكون النتيجة هي الزيادة في القدرة للمؤسسة على مواجهة المؤسسات الأخرى المنافسة أو المحتكرة في مختلف الاسواق .

– الاستثمار العام :

الذي تقوم به الدولة (او الحكومة) المحلية أو الأجنبية أو الهيئات والمؤسسات التي تكون تابعة للدولة التي تمول المشاريع الاستثمارية.

– الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

– الاستثمار المالي:

والذي يتمثل في الأسهم والسندات واذونات الخزينة ،وقد يكون الاستثمار المالي المصدر تمويلي الاستثماري المادي.

– الاستثمارات المادية :

هي التوظيف للأموال التي يمكن أن تساهم في الزيادة الدخل القومي من أجل حيازة الاصول الحقيقية لها كقيمة اقتصادية مثل (المصانع,الاراضي , الآلات,...الخ).

3–اثر الاستثمار على المنافسة والاحتكار:

تعتبر حرية الاستثمار من المبادىء الاساسية التي تعبر عن مبدا الحرية في التجارة والصناعة , والتي تشغل مكان مهم في مجال الحريات الاساسية ذات الصبغة الاقتصادية , إذ تعد الطابع العملي الذي يعبر عن العلاقة بين الافراد والادارة عند ممارساتهم للنشاطات الصناعية والتجارية ,وقد تبنت بعض الدول , ومنها الجزائر الحريات الفردية من أجل تغير العلاقة بين الأفراد والإدارة , عن طريق تبني نظرية عامة ذات المضمون الاقتصادي القرن الماضي , من أجل التحول الى نظام اقتصاد السوق , حيث فشلت بعض الدول في سياساتها الاقتصادية الشمولية المنتجة.

إذ أن بعض الدول وخاصة النامية تهدف الى تحقيق الأهداف الاقتصادية أمام المبادرة الخاصة نحو اقتصاد السوق ، وقد صاحب ذلك عدد من القرارات القانونية التي تلائم تلك التوجهات التي بعض المؤسسات العامة الاقتصادية وكذلك تحرير التجارة الخارجية وفتح الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب . إلا أن الأزمات الاقتصادية والسياسية والفساد الاقتصادي ادى الى تقليل فعالية العمل في التحول الى نظام اقتصاد السوق (**زواش , 2021 , 68–69**)

ويمكن القول أن قوة السوق يمكن ان تشوه الاسواق للمدخلات والمخرجات من السلع والخدمات ، ويمكن أن تقلل من جذب الاستثمارات المختلفة نتيجة ضعف تفاعل قوة السوق وتشويه الاسواق الاخرى , مما يؤدي الى انخفاض المعروض السلعي وانخفاض التبادل الاقتصادي وهذا يؤدي بالنتيجة الى الاحتكار في بعض المنتجات ويؤدي الى ارتفاع أسعارها . اما اذا كانت قوة السوق تنبع من المنافسة في مختلف التبادل السلعي , فان ذلك يؤدي الى زيادة الاستثمارات نتيجة زيادة المنافسة .

كذلك قوة السوق يمكن ان تؤدي الى زيادة الاستثمارات الكلية , أما إذا كانت قوة السوق تعتمد على الاحتكارات في أغلب السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج , فهذا يؤدي الى ان قوة السوق تفقد مسألة التخصص وتعمل بالإنتاج في تخصص السلع التي تحتكرها بعض الجهات التي تعمل في بعض الاسواق الاحتكارية نتيجة انخفاض إنتاج بعض السلع المصنعة وهذا ما يؤدي الى ارتفاع أسعارها وتنحصر إنتاج هذه السلع لدى بعض المستثمرين المحليين أو الأجانب , وينتج عن ذلك الى انخفاض إجمالي الاستثمارات .

إن احتكار بعض السلع لدى بعض الشركات المصنعة يؤدي الى تقليل المنافسة , وتأتي تلك الاحتكارات بسبب ان بعض الشركات الاحتكارية الاستثمارية المصنعة للسلع والخدمات تعمل على احتكار بعض الابتكارات التي تعمل على تحفيز الشركات الاستثمارية على المنافسة في تطوير الابتكارات للسلع المحتكرة ويؤدي ذلك الى زيادة المنافسة بين الشركات الاستثمارية الاحتكارية على تطوير في صناعة السلع الضرورية والأساسية .

حيث تعمل بعض المصانع الى انتاج السلع الاولية التي يمكن ان تحتكر من قبل بعض الشركات المصنعة من اجل ارتفاع اسعارها ويؤدي بالنتيجة الى قلة المعروض وارتفاع اسعارها نتيجة انخفاض في جلب الاستثمارات لصناعة المواد الاولية التي تدخل في بعض الصناعات , وينتج عن ذلك انخفاض صادرات تلك السلع مما يؤثر في زيادة اسعارها نتيجة احتكار هذه السلع من قبل بعض الشركات الاحتكارية الاستثمارية .

أما من ناحية المنافسة الأجنبية أو المحلية في صناعة السلع المختلفة , تؤدي بالضرورة الى زيادة في اجمالي الاستثمار المحلية والأجنبية , وهذا ما يؤثر في زيادة المنافسة للابتكارات التي تحفز على تنوع صناعة هذه السلع ويزيد الطلب عليها من قبل المستهلكين المحليين والأجانب , مما يزيد من التبادل التجاري نتيجة زيادة الانتاج من خلال المنافسة بين الشركات الاستثمارية التي تتنافس فيما بينها في صناعة مختلف السلع وهذا يمكن أن يكون للمنافسة اثار تنافسية على الابتكار من خلال الكفاءات والتأثيرات الخارجية . وهناك علاقات عامة مختلفة بين الصناعات والاسواق، وهذا ياتي من خلال نوعية الاستثمارات في الابتكارات في تطوير صناعة السلع المحتكرة والمنافسة .

وتشير بعض الابحاث الى أن الشركات المنافسة الاصغر حجما قد تكون اكثر انتاجا في طرح منتجاتها الجديدة ، بدلا من تحسين وتطوير الانواع المتوفرة في الاسواق (**CMA Microeconomics Unit ,2025,5-7**).

ينبغي للحكومات في ساساتها المختلفة ومنها الاقتصادية , أن تبدا في تهيأة ظروف تنافسية للسوق من خلال سياساتها التجارية , وكذلك سياساتها الصناعية من اجل التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات والخصخصة وزيادة وتنويع المنتجات المصنعة .

وهذا يعني ان هناك تقييم للمنافسة في مجموعة واسعة من هذه السياسات , وقد تؤثر سلبيا سياسة المنافسة المتبعة على اضعاف السوق وانخفاض التبادل الاقتصادي . وهنا يأتي دور الهيئات التنظيمية ومن خلال تأثيرها في تنظيم المنافسة بين المنتجين من اجل تجنب اضعاف الاداء الاقتصادي ومن خلال الحكومات ان تنظر في وضع قوانين المنافسة التي يمكن تحقيق معالجة الممارسات المناهضة للمنافسة , وعن طريق إنشاء هيئات تختص بالمنافسة من اجل ثقافة تنافسية قوية للحد من الاحتكار .

ويتم ذلك عن طريق التثقيف على التنافس الصحيح بعيد عن المحسوبية والفساد المالي والاداري . فلابد أن تكون هناك لجان تختص في تقييم المنافسة بين المنتجين والبائعين بعيدا عن الاحتكار , والهدف من ذلك تحقيق تأثير المنافسة على زيادة النشاطات الاقتصادية وبناء الثقة بين المنتجين في السوق والبائعين , وكذلك المستهلكين الى مختلف السلع الصناعية التي يمكن من خلالها زيادة التبادل التجاري بين مختلف الدول , وخاصة المجاورة (**Karen 2021,2-3 and Rohit** ,).

ومن خلال ما تقدم يمكن الاستعانة بالشركات الاستثمارية الأجنبية منها والمحلية من اجل اكتساب الخبرة , وتنويع الانتاج للسلع المصنعة وتطوير صناعاتها عن طريق زيادة وتحسين الانتاج الصناعي , والهدف من ذلك ادخال هذه السلع في المنافسة العالمية .

والذي يؤدي هذا الى تنويع الصادرات وزيادة مصادر الدخل , وكذلك انتعاش الاقتصاد المحلي وزيادة الحركة التجارية ومنع الاحتكارات عن طريق فرض العقوبات , من خلال رفع الرسوم على السلع المستوردة التي يمكن احتكارها من أجل ارتفاع اسعارها . ويمكن أن تنتج السلع المصنعة محليا التي كانت تستورد من الخارج والتي تحتكر من قبل الشركات الاستثمارية الاحتكارية .

إن تحرير التجارة على السلع المصنعة محليا وتقيدها على السلع المستوردة تجعل من الدول التي تنتج هذه السلع من الدول التي يمكن ان تكون المصدر المنافس الى الدول المنتجة لهذه السلعة , وهذا يؤدي الى العمل على تطوير إنتاجها واستهلاكها من قبل المستهلكين المحليين والاجانب .

إن وضع الأستراتيجيات في تطوير الاسواق المحلية ومن خلال زيادة وتطوير وتنويع السلع المنتجة محليا , وعن طريق الشراكة مع الشركات الأجنبية التي تختص بصناعة هذه السلع ,هذا ما يجعل الدولة المصدرة الى هذه السلع من فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية من أجل التنافس مع الشركات الاستثمارية الاخرى دون الوصول الى احتكارها .

إن الدول التي تنتج نوع من السلع التي لا يمكن ان تنتج في دول أخرى تعتبر دولة احتكارية لهذه السلعة , فيزيد سعرها نتيجة لندرتها في أغلب الدول التي يمكن أن تستورد السلعة المحتكرة في الاسواق الاحتكارية . وعليه فان للاستثمار تأثير إيجابي وسلبي في المنافسة والاحتكار , حيث أن الأثر الايجابي يجعل من الدول العمل على تطوير السلع التي لا يمكن استيرادها ومحتكرة في المصانع العالمية , وكذلك يمكن أن يؤدي الاستثمار الى زيادة وتنويع الانتاج عن طريق إدخال التقنيات الحديثة في الصناعة , والعمل على تصنيع السلع المشابهة لتلك السلعة المحتكرة والتي تؤدي الى زيادة المنافسة بين الشركات الاستثمارية في صناعة أنواع مختلفة من تلك السلعة في مختلف الدول (**OECD,2008,4-12**).

4 – أهمية الاستثمار وأثره على المنافسة في تطوير الصناعات في العراق :

لقد نشأت الصناعات الحديثة في نهاية الحرب العالمية، إذ بدأت من استثمار اصحاب رؤوس الاموال الخاصة في انشاء وتطوير العديد من المصانع الاستهلاكية الاساسية ، منها (صناعة التمور , السكائر , دباغة الجلود الغزل والنسيج , طحن الحبوب والمنسوجات الصوفية والقطنية) .

وكذلك الصناعات الإنشائية وقد أستعان أغلب الدول وخاصة بالقطاع الصناعي بالخبرات الاجنبية , من اجل تشغيل وادارة المصانع . فقد كانت فترة الخمسينات من القرن الماضي هناك زيادة في موارد الدولة العراقية , ومن خلال هذه الزيادة في الموارد المختلفة ومنها النفط.

وقد زادت الاموال نتيجة تصدير النفط , وأسس في حينها وانشاء مجلس الاعمار الذي يشرف على كافة المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية ، وبعد التطورات المتلاحقة التي حدثت بعد عام 1958من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية ، بدأ القطاع الصناعي الحكومي أو العام أن يأخذ بالتوسع التدريجي .

وجاءت قرارات التأميم عام 1964 التي منحت التنمية الصناعية انعطافاً مهماً وكبيراً ، إذ أنها ركزت على ترسيخ دعائم القطاع الصناعي العام وتراجع دور القطاع الخاص , الذي بقي يختص على الصناعات الحرفية الصغيرة ولم يستطع العمل ضمن اطار الحجوم الكبيرة نتيجة قلة الاموال والمستثمرين وكان هناك احتكار في هذه الصناعات الى بعض اصحاب الأموال .

إن العامل الأساس الذي جعل القطاع الحكومي في العراق يبرز بشكل كبير هو منظومة القوانين والتشريعات التي شجعت الاستثمار الصناعي ، وكذلك السياسات التجارية التي كانت تركز على حماية المنتج الوطني والتي تم تطبيقها في عام 1961 وما بعدها , وقد اخذ هذا القطاع ، وخصوصاً الصناعي الحكومي بجزء كبير من تخصيصات الموازنة الاستثمارية بعد العمل بتطبيق الخطط الخمسية خلال المدة 1980-1970 ،حيث ان هناك تزايد في أهمية النفط في العالم يوما بعد يوم تبعا , وتزايد أهميته واستعمالاته في مجالات الحياة المختلفة , نتيجة التطور الذي يحصل في مختلف دول العالم .

لذلك فقد تصاعدت اهميته في المجالات العسكرية والصناعية حتى بعد استثمار الطاقة الذرية , اذ ان اهمية النفط تنبع كونه مصدرا للطاقة , وثانيهما أن يكون مادة أساسية في فروع صناعة البتروكيمياويات المختلفة , حيث بدأت أساليب السيطرة على هذه الثروات الحيوية منذ اكتشاف النفط عام 1859 في منطقة بلسفانيا في الولايات المتحدة الامريكية من خلال الكولونيل لوارد ريك ثم تبعه تنقيب واسع في امريكا وعدد من دول العالم .

ومنذ ذلك الحين فان تاريخ الصناعة النفطية اخذ اولوية الاستثمارات الاحتكارية من أجل استحواذ الشركات النفطية الكبرى على مكامن وأسواق النفط العالمية , والتي استهدفت اقامة قاعدة صناعية متنوعة تضم عدد كبير من الصناعات ذات الحجوم الكبيرة في الفروع الصناعية المختلفة والتأكيد على إنشاء المشاريع الانتاجية.

ومن خلال ذلك فقد اصبح العراق من الدول النفطية , اذ استحوذ القطاع الخاص على الصناعات ومنها النفطية , ودخول الشركات الاستثمارية في تنافس على تطوير وتنويع الصناعة الحديثة في العراق , ومن ما تقدم فان الصناعات الاستهلاكية ومن خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية منها والمحلية دخلت في تنافس شديد من اجل زيادة وتنويع الانتاج الصناعي .

هذا وقد تطورت وتنوعت الصناعات الى الصناعات التحويلية والاستخراجية والاستهلاكية وصناعة الانتاج الزراعي , مما أدى ذلك الى بروز العديد من المستثمرين في مختلف المجالات الصناعية ومنها الانشائية , ويؤدي ذلك الى تنويع الشركات , والتي بدأت بالتنافس من أجل زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي وتنوعه .

وعليه فان هناك العديد من الخصائص التي تميزت بها هيكل القطاع الصناعي في العراق ، وبالاخص بعد عام 2003 ، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص الذي يشغل نسبة ما يقارب (3,98%) من إجمالي عدد الوحدات الصناعية القائمة في العراق مقارنة (76,02%) للشركات العامة، و(20,0%) للشركات المختلطة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في اجمالي الانتاج الصناعي.

حيث أن شركات القطاع العام هي العمود الفقري للمنظومة الصناعية العراقية , حيث تنتج أكثر من (90 %) من مجمل السلع الصناعية, وهي المعامل الوحيدة تقريبا المنتجة لمجموعة كبيرة من السلع الصناعية , وخاصة الصناعات الثقيلة التي تنفرد بإنتاجها تلك المجموعة من الشركات. في حين ينتج القطاع المختلط والخاص بعض السلع الغذائية والإنشائية والمعدنية , والكيمياوية , والكهربائية , والتي تتنافس فيما بينها من اجل تطوير الانتاج الصناعي . ومن الملاحظ إن أغلب الاستثمارات التي حصلت في الصناعة العراقية تتجه نحو الصناعة النفطية , حيث تتنافس الشركات الاستثمارية الاجنبية مع الشركات الاستثمارية المحلية , من اجل الحصول على العقود النفطية .

وبدأت الصناعات الأخرى بالتراجع نتيجة اتجاه الدولة الى الاستثمارات النفطية واهمال الصناعات الاخرى . لذلك فان الاستثمارات , ومن خلال التنافس بين الشركات الاستثمارية في القطاع الخاص ,وبين الشركات الحكومية يمكن أن تعمل على تنويع التصنيع , ومن خلال ذلك تنبع اهمية الاستثمارات في تطوير القطاع الصناعي في العراق (**عبد الحسين , 2024, 106–112**) .

إن الاستثمار في الصناعات العراق يخلق نوع من التنافس في الانتاج الصناعي , مما يؤدي الى النهوض بواقع الصناعة الوطنية , من خلال مواجهة التحديات الاقتصادية والادارية والتنظيمية والسياسية والاجتماعية ,والهيكلية والقانونية , التي تؤثر على الاستثمار في العراق. كذلك يؤثر الاستثمار على الاستقرار في معدلات التضخم وازدهار الشركات العامة ، وانتشار المدن الصناعية والتكنولوجية، وسيادة مؤشرات التنافس , تحسين بيئة الاستثمار، والحد من هشاشة الدولة كمعيار لتقييم الأداء الاقتصادي .

كذلك يؤدي التنافس الصناعي الى تطوير وتنويع الصناعة التحويلية , حيث ان هناك تحديات تواجه الصناعة التحويلية , منها تردي بيئة الاعمال وضعف دور المشاريع ومحدودية فرص التمويل، وضعف اداء الشركات العامة.

وعليه فان أهمية القطاع الصناعي تنبع من كونه الركيزة الأساسية في التوازن الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي واداة فاعلة للتنمية الاقتصادية , ومن خلال ذلك فلابد من توفير التسهيلات اللازمة وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الاستثمارية في الاسواق والأجنبية المحلية.

ومن ثم فلابد من تحقيق أهداف واستراتيجية تطوير الصناعة , وتأثير الاستثمار على زيادة التنافس , فمن الضرورة إنشاء مجلس التنسيق الصناعي , واعداد الخطط العملية والتي تعتمد على مبدأ الكفاءة لتسليم مواقع المسؤولية والاستثمار في القطاع الصناعي، الذي يستلزم تطوير البنية التحتية وانشاء المدن الصناعية والاقتصادية وإقرار استراتيجية المدن الصناعية في مختلف الصناعات الاستخراجية منها والتحويلية

(**بيت الحكمة العراقي , 2024 , 1 , الموقع الالكتروني https://baytalhikma.iq**) .

حيث أن الصناعات التحويلية تعد الاساس الذي يعتمد عليه التطور الاقتصادي لكونه النشاط الذي يسهم في توفير المعدات , والاجهزة , والآلات في جميع القطاعات الاقتصادية ويحولها إلى قطاعات حديثة منتجة.

لذلك نلاحظ ان البناء الاقتصادي يبدأ من قاعدة الصناعات التحويلية التي تغذي الصناعات الاخرى ، بالاضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية .

وفي العراق تتمثل الصناعات التحويلية , والتي يمكن أن تتطور من خلال التنافس في مشاريع استثمارية .

حيث أن هناك العديد من هذه الصناعات ، منها الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والاسمدة والتي تضم نحو (17) شركة، وهذه الصناعات هي في الغالب صناعات منافسة وذات قيمة مضافة جيدة، ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم فيها بشكل فعال من خلال الاستثمارات ، وتتطلب هذه الصناعات التكنولوجيا والمعرفة والابتكارات الحديثة , وكذلك اقامة مصانع اضافية من أجل سد الحاجة المحلية من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة وامكانية المشاركة مع الشركات العالمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والاجنبي . كذلك الصناعات الهندسية ,والتي تضمن (27) شركة وهي صناعات اساسية في تنمية , وتطوير وتوسيع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي , وانشاء الصناعات المتوسطة والصغيرة , وخلق اعمال اضافية جديدة .

لذلك تعد الصناعات التحويلية المحرك الاساسي للتغذية الامامية والخلفية , في اغلب الصناعات من اجل تعظيم القيمة , وتغطية طلب الاسواق المحلية والفائض للتصدير .

كذلك الصناعات الانشائية بمختلف انواعها ,بالاضافه الى ما سبق، هناك صناعات انشائية، وصناعات دوائية، وصناعات نسيجية وغذائية، وخدمات صناعية .أما الصناعات الاستخراجية والتي يقصد بها الصناعات التي تقوم على استخراج الخامات والوقود من باطن الارض، أو المنتجات الزراعية ، ويعيش نحو (5,3) مليار انسان في دول غنية بالنفط أو الغاز أو المعادن على هذه الصناعة، وتسهم الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية بعائدات كبيرة في الحد من الفقر والبطالة .

وهذه الصناعة تعزز الرخاء المشترك، كما انها تعد القاعدة للصناعات التحويلية , في مختلف دول العالم ومنها العراق، ومن اشكال الصناعات الاستخراجية ، فان النفط يحتل المرتبة الاساس في قطاع الصناعات النفطية, إذ يمتلك العراق نحو (71) حقل نفطي , حسب ادارة المعلومات الامريكية للطاقة لسنة (2018) ،اذ ينتج العراق حوالي (4,451,516) مليون برميل يوميا من انتاج النفط العالمي .

حيث يعد النفط هو الاساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في النشاطات الصناعية , وجميع الانشطة الاقتصادية الاخرى، فهو يساهم بنسبة اكثر من (90%) من الناتج المحلي الاجمالي (**شلال , 2024 , 573**) . إن اعتماد العراق على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة , أدى إلى اهمال القطاعات الصناعية الاخرى وهناك اسباب عديدة منها الحروب والحصار الاقتصادي , والسلب والنهب الذي حدث بعد سقوط النظام السابق , والجدول (1) يبين تراجع الصناعات في العراق للمدة (1969 – 2018) .

جدول (1): مؤشرات التراجع الصناعي لعدد من الصناعات الكبيرة في العراق للمدة (1969 – 2018)

السنة	عدد الصناعات	معدل النمو %
1969	1248	–
1983	1298	1,3
1996	535	7,6–
2010	226	0,1–
2014	616	1,7
2015	600	0,02–
2016	566	0,05–
2017	551	0,018–
2018	600	0,8

المصدر : شلال , ثامر علي خلف (2024) , مستقبل التنمية الصناعية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة , مجلة كلية دجلة الجامعة , المجلد (7) , العدد (2) , ص574 , العراق.

يوضح الجدول اعلاه أن هناك تراجع لعدد الصناعات في العراق , فقد كان يمتلك (1248) مصنع عام 1969 , انخفضت الصناعات الى (226) مصنع عام 2010 , وبمعدل انخفاض بلغ (0,1- %) , وقد ازدادت الصناعات الى (600) مصنع عام 2018 , وبمعدل زيادة بلغت (0,8%) .

وهذا يدل على أن هناك تخبط بالسياسة الصناعية التي يتبعها العراق حيث الفساد الاقتصادي والمحسوبية والمنسوبية , وكذلك الحروب والصراعات الداخلية , ادت الى تدني الصناعة في العراق.

ومن اجل معالجة ذلك لابد من تشجيع الاستثمارات , وخلق روح التنافس بين المستثمرين من اجل تطوير , وزيادة الصناعات المختلفة وتقليل من الاعتماد على النفط في التصدير وتمويل الموازنة العامة للدولة .

5 – أهمية الاستثمار واثره على الاحتكار في تطوير الصناعات في العراق:

بما أن العراق توجد فيه المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة , والتي تدار من قبل ثلاث جهات منها , المشروعات التي تدار بطريقة المركزية من قبل الحكومة أو الدولة والمتمثلة بوزارة الصناعة والمعادن، وكذلك المشروعات التي تدار بطريقة مشتركة أو القطاع المختلط ، من قبل القطاع الخاص المتمثل باتحاد الصناعات العراقي .

وهذه المشروعات تكون حصة الحكومة بإدارتها في القسم الاكبر من المشروعات الصناعية داخل الدولة ، والتي تشكل نسبة المشروعات الصناعية التي تكون تابعة للدولة القطاع العام بنحو (63%) بينما يستحوذ القطاع الخاص على نسبة (16 %) من المشروعات الصناعية ، بينما باقي المشروعات تدار بطريقة المشاركة بين القطاعين العام والخاص والتي نسبتها تكون (21%) .

ومن خلال ما تقدم فان العراق يمتلك قاعدة صناعية متعددة الانواع والاحجام والتي تأسست في القرن الماضي في بداية السبعينات ، والتي شملت العديد من الصناعات الاساسية مثل صناعة البتروكيمياويات، وصناعة الاسمنت , صناعة الحديد والصلب، ومعامل الملابس والجلود ومعامل الورق ، وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

حيث أن العراق تتوفر فيه العديد من المواد الاولية والاساسية والنادرة بشكل كبير , فقد كان العديد من المشروعات الصناعية العاملة في مطلع القرن الحالي نحو (22) الف مشروع متنوع الاحجام والاشكال , والتي تتوزع بين المشروعات الغذائية والصناعات الاستخراجية والمشروعات الصناعة التحويلية.

ولا تزال هذه المصانع محتفظة بعددها، الا أنها فقدت الجزء الكبير من قاعدتها، نتيجة الى اسباب متعددة منها الاهمال الكبير , الذي عانت منه هذه الصناعات والاوضاع الاستثنائية وغير المستقرة التي شهدها العراق بعد عام 2003.

لقد ركز صناع القرار الاقتصادي العراقي على الصناعة الاستخراجية النفطية , واهمال الصناعات الاخرى والقطاعات الاقتصادية المختلفة , كالزراعة والنقل وغيرها من القطاعات ، فضلا عن احتكار معظم الشركات الصناعية من قبل الادارة المركزية الحكومة , والاعتماد على الاستثمار في القطاع النفطي , مما ادى ذلك الى ريعية الاقتصاد العراقي , إذ نلاحظ من الجدول الاتي نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

جدول (2)نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2014 – 2023)

(الاسعار الجارية)

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي
2014	2,9	2019	2,0
2015	2,0	2020	3,0
2016	2,2	2021	2,0
2017	2,3	2022	1,8
2018	1,8	2023	3,5

المصدر : العبودي , علي عبد الرحيم (2025) , نظرة اقتصادية في جدوى دعم المشروعات الصناعية العراقية وفقا للاليات والضوابط الخاصة بدعم المشروعات الصناعية لسنة 2024 , سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط , قسم الابحاث الدراسات الاقتصادية , العراق , ص6 .

يوضح الجدول اعلاه أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (2,9 %) في عام 2014 , بينما انخفضت الى (1,8%) في عام 2018 , وكان هذه النسبة قد حققت اعلى ارتفاع في عام 2023 والذي بلغ (3,5 %) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق , ويوضح ذلك ان هناك اهتمام في تطوير الصناعة العراقية , وكذلك تأهيل الصناعات التي دمرتها الحروب والسلب والنهب الذي حدث بعد عام 2003 .

لذلك يسعى العراق ومن خلال مساهمة الاستثمارات في الصناعة الى خلق فرص للنهوض بالواقع الصناعي من خلال زيادة التنافس بين الشركات الاستثمارية , من اجل زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي العراقي .

وعليه فان الاحتكار في الصناعة من قبل الدولة , سوف يجعل هناك تنافس بين الشركات الاجنبية الاستثمارية , والشركات التابعة للدولة من أجل تطوير وتنويع الصناعة وزيادة نسبة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. أما الجدول (3) فانه يوضح نسبة مساهمة الصناعة وضرائبها في ايرادات الدولة للمدة (2014-2023) وكما يلي :

جدول (3): نسبة مساهمة الصناعة وضرائبها في ايرادات الدولة للمدة (2014-2023)

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة
2014	**3,0**	**2019**	**2,1**
2015	**2,3**	**2020**	**5,1**
2016	**2,6**	**2021**	**2,6**
2017	**3,0**	**2022**	**1,1**
2018	**3,0**	**2023**	**1,9**

المصدر : العبودي , علي عبد الرحيم (2025) , نظرة اقتصادية في جدوى دعم المشروعات الصناعية العراقية وفقا للأليات والضوابط الخاصة بدعم المشروعات الصناعية لسنة 2024 , سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط , قسم الابحاث الدراسات الاقتصادية , العراق , ص7 .

يوضح الجدول اعلاه , ان نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة , فقد كان نسبتها (3,0 %) في عام 2014 , وانخفضت الى (1,1%) في عام 2022 نتيجة انخفاض الانتاج المحلي من الصناعات المختلفة غير النفط , بينما ارتفعت الى (1,9%) في عام 2023 . وهذا يدل على أن هناك نسبة مساهمة منخفضة للقطاع الصناعي التحويلي في الموازنة العامة ماعدا النفط , رغم أن اغلب هذه الصناعات محتكرة بيد الدولة , ولا توجد منافسة بين المنتجات في القطاع الخاص والعام الحكومي . ومن خلال ما تقدم يتضح أن الاستثمارات تؤثر على المنافسة والاحتكار في القطاع الصناعي العراقي . رغم انخفاض الانتاج الصناعي وتوقف معظم الصناعات , وخاصة التحويلية في العراق , وعليه فان هناك تحديات مستقبلية بنيوية في القطاع الصناعي , وخاصة الصناعة التحويلية يجب معالجتها وخاصة في الدولة الريعية ومنها العراق الذي يعتمد على النفط في الحصول على الايرادات لتمويل الموازنة العامة.

أما الصناعات الاستخراجية , فان هناك هدر في العوائد النفطية المتحققة في مجالات التي تخدم التنمية , رغم احتكارها من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية , حيث أن الانفاق العام في الدولة يتوجه نحو الانفاق العسكري , والخدمات , وهدر الاموال في مشاريع صناعية وهمية , نتيجة الفساد المالي والاداري وليس في الاستثمارات في مشاريع صناعية متنوعة تحويلية منها واستخراجية . وفي مرحلة ما بعد العام 2003 , اصبح العراق امام تحديات منها الامن , ومواجهة الارهاب الدولي , مما انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في العراق .

حيث ان هناك تداعيات تمثلت , بتفاقم العديد من الظواهر السلبية، منها ارتفاع نسبة السكان , وارتفاع معدلات البطالة والفقر, كذلك هناك تعثر في مشاريع التنمية المستدامة التي لم تضيف أي تجديد اقتصادي على مستوى الانتاج والاستثمار خلال الفترة الماضية.

وهذا ما يؤدي الى وضع الحلول لنقاط الضعف والتقييم الشامل للمخاطر في ظل نشر الوعي الاقتصادي في العمل السياسي على المستويات الاقليمي , والدولي , والمحلي نحو الربط الحقيقي بين البرامج التنموية , والخطط الاقتصادية , وخاصة في المجال الزراعي والصناعي ، بهدف تحويل التنمية المستدامة الى هدف استراتيجي من خلال استغلال الموارد بالشكل الصحيح في تنمية القطاع الصناعي المحتكر من قبل الدولة (**المفتي , 2025 , 26-24**) .

لذلك تعمل الدولة على الخطط الاقتصادية , التي تنسجم مع التطورات الجديدة في مجال الصناعة , ومنع الاحتكار وتشجيع المنافسة والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد العراقي , وكذلك فتح الاسواق العالمية امام السلع المحلية , ومن أجل بناء صناعة تنسجم مع الصناعات العالمية . كذلك لتفادي حدوث اضرار في اغراق الاسواق المحلية , بالسلع المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة , ومنها المجاورة للعراق .

هذا ما يؤدي الى فقدان شروط المنافسة العادلة , ومن اجل اتخاذ التدابير الازمة لحماية المنتجات العراقية والمنتجين العراقيين شرع قانون المادة(18)من قوانين حماية المنتجات المحلية ,وقد جاء فيه (**الوقائع العراقية , 2010 , 9-10**)

– التدابير التعويضية والتي تتمثل بتحديد الرسوم التعويضية تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى العراق ,اذا كان الدعم قابلا للمعالجة , ومنع الاحتكار حسب احكام هذا القانون .

– التدابير الوقائية , وهي الاجراءات التي تفرض بعد انتهاء التحقيقات لمواجهة الزيادة غير المبررة في الاستيرادات سواء كانت ,زيادة مطلقة مقارنة بالسنوات السابقة أو مقارنة بالمنتجات المحلية وتحدد بتعليمات واجراءات يصدرها الوزير لمنع اغراق الاسواق , واحتكار تلك السلع من قبل الدولة .

– تدابير مكافحة الاغراق , والتي تتمثل بتحديد الرسوم الجمركية , التي تفرضها الدولة والذي يعادل هامش الاغراق ولا يزيد عنه , اذا كان سعر تصدير المنتج المستورد الى العراق اقل من قيمته العادية .

6 – الاستنتاجات والمقترحات :

6–1 – الاستنتاجات :

– استنتج الباحث أن هناك اهمية للاستثمارات هي اضافة السلع الوسيطة والنهائية في الصناعات الاستخراجية والوسيطة التي تضاف إلى زيادة السلع الرأسمالية الانتاجية من خلال المنافسة والاحتكار من قبل الشركات الاستثمارية .

– نستنتج من أن الاحتكارات يمكن ان يشوه الاسواق للمدخلات والمخرجات من السلع والخدمات ، ويمكن ان يقلل من جذب مختلف المستثمرين نتيجة ضعف تفاعل قوة الاحتكار التي يمكن ان تشويه الاسواق الاخرى , وهذا ما يؤدي الى انخفاض المعروض السلعي وانخفاض التبادل التجاري , ويؤدي بالنتيجة الى الاحتكار في بعض المنتجات ويؤدي الى ارتفاع اسعارها وقلة الطلب على السلع الصناعية .

– يعد العراق من الدول المركزية الريعية التي توجد فيها المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة والتي تدار من قبل ثلاث جهات منها المشروعات التي تدار بطريقة المركزية التي يمكن أن تكون الدولة هي المنافس الاساسي في انتاج السلع الصناعية .

– يستنتج الباحث ان العراق اصبح امام تحديات كبيرة التي تمنع من النهوض بالواقع الصناعي, مما انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي , حيث ان هناك تداعيات تتمثل بتفاقم العديد من الظواهر السلبية , منها عدم استطاعة الدولة المنافسة والاحتكار في الصناعات المختلفة رغم ان الاقتصادي العراقي من الاقتصادات المفتوحة الريعية , مما يتيح الى التوجه نحو الاستثمارات الاجنبية .

6–2 – المقترحات :

– يقترح الباحث أن تعطى أهمية كبيرة للاستثمارات وخاصة في الصناعات التحويلية من اجل اضافة السلع الوسيطة والنهائية في الصناعات الاستخراجية , التي تضاف إلى زيادة السلع الرأسمالية الانتاجية من خلال المنافسة والاحتكار من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية .

– يقترح الباحث أن بعض الاحتكارات يمكن ان تزيد من السلع الصناعية , وتحتكر من قبل بعض المستثمرين الصناعيين فتزيد الاسعار ويقل الطلب عليها , وهذا ما يؤدي الى عدم جذب المستثمرين نتيجة ضعف تفاعل قوة السوق بسبب الاحتكار التي يمكن ان تشويه الاسواق الاخرى .

– لابد للعراق أن يعمل على الخطط الاستثمارية في مجال الصناعة , ولا يمكن ان تحتكر الصناعات الكبيرة بيد الدولة , ويمكن ان تكون هناك استثمارات مشتركة بين الشركات الاستثمارية الاجنبية والدولة العراقية في مختلف المشروعات الصناعية , من اجل التخفيف عن الاقتصاد الريعي , وادخال المنتجات الصناعية في مجال التنافس العالمي .

– من أجل النهوض بالواقع الصناعي في العراق لابد من معالجة التحديات كبيرة التي تمنع من جذب الاستثمارات , مما ينعكس ايجابا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي , حيث ان هناك تداعيات تتمثل بمعالجة العديد من الظواهر السلبية منها عدم استطاعة الدولة المنافسة والاحتكار في الصناعات المختلفة , رغم ان الاقتصادي العراقي من الاقتصادات ذات المورد الواحد , مما يتيح الى التوجه نحو تعدد انتاج العديد من الموارد من خلال جلب الاستثمارات الاجنبية .

7 – المراجع :

--- التميمي , سعدية هلال حسن , تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق , 2015 .

--- المفتي , طوران (2025) , الاقتصاد العراقي من الريع الى الندرة , مجلة حوار الفكر , السنة (11) العدد (79-80) , العراق .

--- الوقائع العراقية (2010) , قانون حماية المنتجات العراقي رقم (11) لسنة 2020 , العدد (4147) , السنة (51) , العراق .

--- بعداش , عبد الكريم (2008), الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري للمدة(1995-2005) , اطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر , الجزائر .

--- بيت الحكمة العراقي (2024) , تشجيع وتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي في العراق , العراق , الموقع الالكتروني https://baytalhikma.iq

--- روضان , ميثم عبد الحميد (2014) , تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) , رسالة ماجستير , الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق .

--- زواش , شعيب (2021) , مبدا حرية الاستثمار والتجارة اساس قانوني لمبدا المنافسة , مجلة العلوم الانسانية , المجلد (32) العدد (3) , الجزائر .

--- شلال , ثامر علي خلف (2024) , مستقبل التنمية الصناعية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة , مجلة كلية دجلة الجامعة , المجلد (7) , العدد (2) , العراق.

--- عبد الحسين , عدنان محمد علوان (2024) , تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية , رسالة ماجستير , جامعة كربلاء , العراق .

--- حمزة, حسن كريم (2012) , مناخ الاستثمار في العراق , مجلة الغري , العدد (23) , السنة (8) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , العراق .

--Walid Laamari(2019), Legal stability And its impact on foreign investment , Doctoral thesis , University of Batna , Algeria .

---CMA Microeconomics Unit(2025), Investment and competition over the business lifecycle, Report no. 5,UK.

---Karen Ellis and Rohit Singh(2010) , The economic impact of competition, Overseas Development Institute ,UK.

---OECD(2008), The Interaction between Trade, Investment and Competition Policies, OECD Trade Policy Working Paper No. 60, England.

،(02) 20 ،ص53، الجزائر .

■ الجداول:

جدول (1): مؤشرات التراجع الصناعي لعدد من الصناعات الكبيرة في العراق للمدة (1969 – 2018)

السنة	عدد الصناعات	معدل النمو %
1969	1248	–
1983	1298	1,3
1996	535	7,6–
2010	226	0,1–
2014	616	1,7
2015	600	0,02–
2016	566	0,05–
2017	551	0,018–
2018	600	0,8

جدول (2)نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2014 – 2023)
(الاسعار الجارية)

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي
2014	2,9	2019	2,0
2015	2,0	2020	3,0
2016	2,2	2021	2,0
2017	2,3	2022	1,8
2018	1,8	2023	3,5

جدول (3): نسبة مساهمة الصناعة وضرائبها في ايرادات الدولة للمدة (2014–2023)

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة
2014	3,0	2019	2,1
2015	2,3	2020	5,1
2016	2,6	2021	2,6
2017	3,0	2022	1,1
2018	3,0	2023	1,9
السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة	السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الموازنة العامة
2014	3,0	2019	2,1
2015	2,3	2020	5,1
2016	2,6	2021	2,6
2017	3,0	2022	1,1
2018	3,0	2023	1,9